

أثر ظاهرة اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والدولي

The Impact Of The Phenomenon Of Environmental Asylum On Human And International Security

نور الإيمان قلاقي

جامعة باجي مختار-عناينة- (الجزائر)، nour-elimin.guellati@univ-annaba.org

تاريخ النشر: 2024/04/01

تاريخ القبول: 2023 / 09 / 21

تاريخ الاستلام: 2023/08/25

ملخص:

شهدت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة بروز تهديدات أمنية جديدة غير تماثلية لم يسبق لها أية مفهوم أو آلية لضبطها أو مواجهتها. ولعل من أبرز هذه التهديدات هي اللأمن البيئي التي أفرزت بدورها تحدي أمني جديد يعرف باللجوء البيئي. فالتغيرات المناخية والجفاف والتصحر بالإضافة إلى الأعاصير والفيضانات غير الموسمية والتلوث الهوائي والمائي الناتج عن الحروب و أشعة الصواريخ الباليستية والفسفور المشع وغيرها من الأسباب، دفعت بسكان الدول المتضررة بالهجرة كراهية نحو مكان أو بلد آخر باحثين في ذلك عن أمنهم وسلامتهم؛ إلا أن التدفق المتزايد لهؤلاء اللاجئين أضحي يشكل ثقلا اقتصاديا وتحديا أمنيا واجتماعيا على الدول المستقبلة وسكانها الأصليين.

الكلمات المفتاحية: اللأمن البيئي، اللجوء البيئي، الدول المستضيفة، الأمن الانساني، الأمن الدولي.

Abstract:

After the Cold War, international relations witnessed the emergence of new, asymmetric security threats that had not previously had any concept or mechanism to control or confront them. Perhaps the most prominent of these threats is environmental insecurity, which in turn has created a new security challenge known as environmental refuge. Climate changes, drought and desertification, in addition to hurricanes, non-seasonal floods, air and water pollution resulting from wars, ballistic missile radiation, radioactive phosphorus and other causes, prompted the population of the affected countries to migrate with hatred towards another place or country, seeking their security and safety. However, the increasing influx of these refugees has become an economic burden and a security and social challenge for the receiving countries and their original inhabitants.

key words: Environmental Security; Environmental Asylum; Host Countries; Human Security; International Security

مقدمة

تعد ظاهرة اللجوء البيئي من أكثر الظواهر انتشارا في السنوات الأخيرة نتيجة التغيرات المناخية التي لم يسبق لها مثيل، ناهيك عن التطور التكنولوجي للأسلحة واستخدامها بشكل غير مشروع وغير ذلك من الأسباب والدوافع التي أجبرت الأفراد والشعوب إلى اللجوء لأماكن ودول أخرى فارين من واقعهم المزري بحثا عن واقع بيئي ومعيشي أفضل، على أمل الإيواء والمساعدة من قبل دولة اللجوء، إلا أن هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر أفرزت جملة من التهديدات على المستوى الإنساني والدولي لا تزال لحد الساعة الدول المضيفة تعاني منها والمنظمات الدولية تعمل على التقليل من آثارها في ظل غياب التنظيم القانوني الذي يكفلها والاعتراف الدولي باللاجئ البيئي. الأمر الذي دفعنا لبناء هذه الدراسة وفق الاشكالية التالية:

- إلى أي مدى يمكن أن يؤثر اللجوء البيئي على الأمن الإنساني والدولي في ظل غياب تنظيم قانوني لهذه الظاهرة؟

للإجابة على هذه الاشكالية نقترح الفرضية التالية:

- 1- إن خلو القانون الدولي من القواعد التي تنظم ظاهرة اللجوء البيئي يعتبر تهديدا للأمن والسلم الدوليين.
- 2- يشكل التغير المناخي الذي يصاحبه إضرار بالبيئة الدافع الرئيسي لبروز ظاهرة اللجوء البيئي.
- 3- يفرز اللجوء البيئي معضلة أمنية مشتركة بين البلد الأصلي للاجئ وبين دولة اللجوء.

محاور الدراسة:

- 1- اشكالية مدلول اللجوء البيئي في القانون الدولي.
- 2- العوامل التي أفرزت ظاهرة اللجوء البيئي.
- 3- مظاهر تهديد اللاجئ البيئي على الأمن الإنساني.
- 4- أثر اللاجئ البيئي على الأمن القومي للدول المستقبلية.

2. إشكالية مدلول اللجوء البيئي في القانون الدولي

ظهر مصطلح اللاجئ البيئي كمفهوم لأول مرة في السبعينات من طرف العالم البيئي "ليستر راسل براون" Lester Russell Brown. الذي قدم أبحاث تخص البيئة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وأسس حينها لوجود صلة بين الزيادة في الهجرة والتدهور البيئي¹. ومن ثم ظهر تعريف اللاجئين البيئيين لأول مرة في أدبيات الأمم المتحدة وفق بحث بعنوان "اللاجئون البيئيون" أعده الباحث المصري "عصام الحناوي" إثر تنامي حالات التشرد بسبب الجفاف في إفريقيا آنذاك، وقدم تعريفا للاجئين البيئيين بأنهم "الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة المكان الذي يعيشون فيه مؤقتا أو بصورة دائمة بسبب خلل بيئي حاد سواء كان طبيعيا أو من صنع البشر وقد عرض هذا الاختلال وجودهم للخطر أو أثر على

جودة حياتهم². ظل هذا التعريف يمثل مقاربة شاملة لظاهرة اللجوء البيئي كونه قدم وصفا لها كما أضاف الدوافع الذي أدت إلى ظهورها.

إلى حين أضافت المنظمة الدولية للهجرة مفهوم المهاجرين بيئياً سنة 2007 وطرحت تعريفا لهم بكونهم "أشخاص أو مجموعات من البشر يجبرون على مغادرة أماكن سكنهم بصورة مؤقتة أو دائمة، لأسباب قاهرة نتيجة لتغير فجائي أو تدريجي للبيئة، يؤثر سلباً على حياتهم أو ظروف المعيشية، إما داخل بلدانهم أو خارجها"³. وفي تقرير لاحق عام 2011 صرحت المنظمة أنها تبنت مصطلح المهاجر البيئي بمثابة اللاجئ البيئي.

من خلال تحليلنا أو مقارنتنا بين كلا التعريفين نجد أن:

- تعريف عصام الحناوي قدم دافعا أو سببا لحدوث ظاهرة اللجوء البيئي يكمن في خلل البيئة إما طبيعياً أو من صنع البشر، مما يتسبب في انعدام الأمن البيئي ولجوء السكان إلى أماكن أخرى أكثر أمناً وهدوءاً.
- بينما الإضافة التي قدمها تعريف منظمة الهجرة هي حين أشار إلى الوجهة التي يقصدها اللاجئون البيئيون إما داخل بلدانهم وهي نزوح أو لجوء داخلي أو اللجوء خارج بلدانهم نحو دولة أخرى، بينما لم يتطرق لها عصام الحناوي.

أما القانون الدولي فقد أخضع مفهوم اللجوء البيئي إلى التعريف الذي قدمته اتفاقية جنيف لعام 1951 حيث نظرت للاجئين على أنهم "كل شخص يوجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف"⁴.

بناءً على اتفاقية جنيف التي تعاني عدة قيود، فإن معيار تحديد اللاجئ دولياً مبنية على عنصر الاضطهاد للعرق أو الجنس أو الانتماء لفئة اجتماعية أو سياسية معينة، ولا تشير صراحة إلى مضطهدي الكوارث الطبيعية والتلوث البيئي، حتى أن معيار الحروب الأهلية أو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لا يمكن أن ينتج عنه بصفة واضحة الاعتراف بوضع اللاجئ.

من خلال ما تم طرحه يمكننا الاستنتاج أن اتفاقية جنيف تتبنى الطرح التقليدي لمفهوم اللاجئ وهو ما يساعد الدول في حماية أمنهم القومي وأمن شعوبهم عبر استغلال هذه القاعدة وعدم قبول أي شكل من أشكال اللجوء نتيجة التدهور البيئي، خاصة أن الاتفاقية تتميز بطبيعة العلاقة بين الدول والقانون الدولي في إطار احترام السيادة الوطنية. ومن هنا نفهم أن حتى داخل الدولة المنكوبة لا يحمي القانون الدولي النازحين أو اللاجئين البيئيين من مكان إلى آخر باحثين عن وضع آمن، مثلاً نتيجة فيضان أو زلزال مؤقت في منطقة معينة على المستوى الداخلي.

كذلك على المستوى الخارجي فإن القوى الكبرى تتهرب من مسؤوليات استقبال اللاجئين المضطهدين بيئياً عبر استخدام ثغرة القاعدة القانونية في اتفاقية جنيف، وقصور إلزامية القانون الدولي أو الانساني؛ إذ لا توجد قواعد قانونية ملزمة في نصوص الاتفاقيات متعلقة باللجوء البيئي خاصة في النصوص الإقليمية الأمر الذي أدى بالاتحاد الأوروبي لاستبعاد تماماً أية

إمكانية توسيع مفهوم اللاجئين البيئي وحدد ذلك في تعليمة قانونية خاصة بدول الاتحاد الأوروبي؛ حيث نصت المادة 15 منها أنها "لا تسمح بتطبيق هذه المعايير (المعايير التي قدمتها اتفاقية جنيف) على طالبي اللجوء لأسباب بيئية، مما يوضح عدم رغبة الأوروبيين في منح الحماية والرعاية للاجئين البيئيين.⁵

في مقابل ذلك وسعت اتفاقية الاتحاد الأفريقي في معايير الاعتراف باللاجئ بناء على عدة أسباب تمثلت في تفاقم ظاهرة النزوح وارتفاع نسبة طالبي اللجوء بين الدول الإفريقية نتيجة الركود الاقتصادي والكوارث البيئية التي تشهدها القارة؛ حيث نصت المادة 02 من الاتفاقية ما يلي:

" ينطبق مصطلح اللاجئين على كل شخص يجبر على ترك محل إقامته المعتادة بسبب اعتداء خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية أو أحداث تعكر النظام العام في كل جزء من بلد منشئه أو جنسيته، من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلده أو جنسيته"⁶.

هذا التعريف ولو أنه لا يُقر بصريح العبارة بحق الفرد باللجوء نتيجة الاضطرابات البيئية في بلده؛ إلا أنه يترك ثغرتين يتمثلان في:

- يسمح بضمان الحماية الدولية في حالة التدفق الجماعي للنازحين، وبالتالي هذه من أسمى ميزات اللاجئين البيئيين الذين يتنقلون بصفة جماعية سواء عائلة أو قرية بأكملها.
- نصت الاتفاقية على أحقية اللجوء في حال تعكر النظام العام ولم تحدد طبيعة هذا التعكر هل هي سياسية، اجتماعي، اقتصادية أو بيئية، وبالتالي يمكن اعتبار الفيضانات أو الزلازل وغيرها أحداث تعكر النظام والأمن والسكينة العامة. وعليه لاقت هذه الاتفاقية قبولا من طرف العديد من الشخصيات القانونية (الدول)، واستطاعت فتح باب اللجوء أمام الأفارقة خاصة نحو الدول الإفريقية المجاورة وبالتحديد نحو الشمال كالجائز، تونس وليبيا.

إن الحديث عن اللاجئين البيئي يقتدي التمييز بينه وبين أشكال أخرى من اللجوء والهجرة، وكذا التركيز على المعايير التي أقرتها اتفاقية جنيف. وعليه فإن اللاجئين البيئي الدولي الذي يترك مكانه وبلده نتيجة وقوع كارثة طبيعية أو تدهور بيئي أثر بصورة مباشرة على حياته غير معترف به كلاجئ في المنظومة القانونية الدولية حتى يومنا هذا. كما أن القانون الدولي يكاد يخلو إن لم نقل ينعدم من المعاهدات والأعراف الدولية والأحكام القانونية التي تبحث في الصفة القانونية للاجئين البيئيين، وتجبر الدول على استقبالهم وفق قاعدة قانونية وضعية ملزمة. بل والأدهى من ذلك أنه يتعامل معهم على أساس أنهم متضررون وبحاجة إلى المساعدات الإنسانية فقط وليس بصفقتهم لاجئين هاربين من وضعهم البيئي الكارثي الذي آلت إليه دولهم، ولهم جميع الحقوق والحريات داخل البلد الآخر.

تجدر الإشارة إلى أن أكبر عائق أمام دمج معيار البيئة كسبب للهجرة أو النزوح أو اللجوء هو تخوف الدول من حالة الأمن التي من الممكن أن يسفر عنها هذا اللاجئين على غرار اللاجئين الآخرين لأسباب أخرى⁷. بالإضافة إلى الشكوك

التي طرحها خبراء الفقه القانوني الذين يرون أن العوامل التي تجذب الأشخاص للهجرة أو اللجوء أكثر من العوامل التي تدفعهم وعليه فإن تعبير اللاجئين البيئيين هو مفهوم بسيط جداً لا يرقى لأن يكون عامل محدد للهجرة.

ويرجع سبب غياب اتفاق حول التعريف إلى صعوبة فصل العوامل البيئية عن غيرها من العوامل الدافعة للجوء، أيضاً الخلط بين الهجرة القسرية والهجرة الطوعية للأفراد. ففي الهجرة البيئية هناك حالات واضحة ترتبط بتغير البيئة مثل: الزلازل والفيضانات، وهناك حالات غير واضحة وهي الأكثر تعقيداً في اللجوء الطوعي نتيجة نقص الموارد الطبيعية، مثل: التصحر. فتزايد أنماط الهجرة الحالية يسهم في صعوبة تحقيق الإجماع حول التعريفات.

ولكن كمحاولة لإعطاء تعريف يمكن القول أن اللجوء البيئي هو ظاهرة ترتبط بأسباب بيئية مباشرة وغير مباشرة، التي تسبب في المغادرة الدائمة أو المؤقتة للسكان من مناطقهم الأصلية.

3. العوامل التي أفرزت ظاهرة اللجوء البيئي

لا يوجد هناك ظاهرة دون سبب دافع لحدوثها لهذا فاللجوء البيئي مبني على عدة أسباب تتعلق بالبيئة بصفة مباشرة وغير مباشرة، يمكن اختزالها في النقاط التالية:

3.2 التغير المناخي

أكدت منظمة الهجرة الدولية أن التغيرات المناخية هي السبب الرئيسي والمباشر للهجرة البيئية؛ حيث يصاحب الخلط في المناخ أضرار وخيمة قد تشهد اضطرابات جوية قاسية، وارتفاع غير مسبوق في درجات الحرارة⁸. كما تؤدي الغازات المنبعثة من المصانع لاسيما منها الناتجة عن حرق الكربون واستعمال المواد الكيماوية والنفطية إلى التلوث الهوائي، وبالتالي نتج عن ذلك على أمد طويل سامة مضرّة بالمحاصيل، ومن ثم بصحة الإنسان أو أمنه الصحي. الأمر الذي يضطره إلى اللجوء الداخلي من منطقة إلى أخرى بحثاً عن بيئة نظيفة وهواء نقي أو من دولة لأخرى للعيش في بيئة صحية.

يُفرض أيضاً التغير المناخي إلى حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري في وقت غير معتاد، وكنتيجة لذلك يتم ارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان الجليد وزيادة منسوب مياه البحر وارتفاعها عن سطح الأرض، فضلاً عن حالات التصحر والجفاف التامة للتربة والمحاصيل. كما يحدث خلط في الفصول الأربعة ما يسبب تغيير غير مدروس في نمط الزراعة والحصاد.

يؤدي شح الأمطار الناتج عن حدوث طفرة في المناخ إلى فترة جفاف قاسية قد تستمر طويلاً لتصل حد التصحر. الأمر الذي يؤدي إلى بروز تهديد صحي وتهديد غذائي. فانعدام الزراعة يعني انعدام الأمن الغذائي الناتج عن الجفاف والتصحر، وبالتالي نقص المنتج وحدث أزمة غذاء وأزمة اقتصاد، وهذا ما يؤدي تدريجياً إلى فقدان الأفراد أمنهم النفسي والمعيشي داخل بلدانهم التي تصير شيئاً فشيئاً هي العدو الأول لهم ويجبرون على التخلي عنها وعن قيمهم وانتمائهم لاختيار بيئة ملائمة توفر الأمن البيئي والصحي والغذائي.

إحصائياً تسببت تغيرات المناخ في عام 2018 في تهجير 17.2 مليون شخص في 144 دولة حول العالم. وقد سجلت الفلبين والصين والهند أعلى معدلات النزوح بسبب التغيرات المناخية وما صاحبها من كوارث طبيعية. كما شهد النصف الأول من عام 2019 نزوحاً داخلياً لأكثر من 7 ملايين شخص. وبحسب مركز مراقبة النازحين داخلياً، فقد تم تسجيل

أكثر من 265.3 مليون نازح ومشرّد بسبب تغيرات المناخ في جميع أنحاء العالم على مدى 11 عامًا (2008-2018). وكانت مناطق جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادئ أكثر المناطق تضرراً⁹.

3.3 الكوارث الطبيعية

تشكل الكوارث الطبيعية غير الناتجة عن التغير المناخي أو عوامل صناعية تهديداً لحياة البشر¹⁰؛ كحدوث الزلازل إما على سطح الأرض أو في أعماق البحار، البراكين والفيضانات غير المبررة، الأعاصير المدمرة، انجراف التربة واحتراق الغابات؛ إذ أن كثرة حدوث هذه الكوارث الطبيعية دون سابق إنذار سواء من حكومات الدول أو المنظمات الدولية، زرع الخوف الدائم والمستमित في مدركات المواطنين. وبالفعل هناك مناطق في دول العالم يجلس سكانها على بركان هادئ خاصة في قارة أستراليا وشرق آسيا، ويقطنون بالقرب من الأودية. كما أن هناك دول تشهد العديد من الأعاصير الموسمية وغير الموسمية؛ مثل ما شهدناها في أمريكا الشمالية واللاتينية، فطالما سمعنا بأعاصير أودت بحياة الملايين من الأمريكيين كإعصار Norah، إعصار Blanca، إعصار Dolly وغيرها. ضف لذلك الحرائق العشوائية التي شهدتها الجزائر عام 2021 والحرائق في جزيرة هاواي 2023 التي أودت بخسائر مادية وبشرية وأزمات نفسية وصحية على السكان الأصليين والأجانب السياح. كما أحصت منظمة اليونيسكو عدد المهاجرين البيئيين في دولة البرو بين سنتي 2008 و2019، حيث اضطر حوالي 656.000 من سكان البلاد البالغ عددهم 33 مليون نسمة، إلى التنقل إثر حدوث كوارث طبيعية¹¹.

كل هذا وغيره من الضرر البيئي والطبيعي يؤدي إلى انعدام الأمن والاستقرار وفقدان الثقة لدى المواطنين في موطنهم من الناحية البيئية، نظراً للمخاطر الطبيعية المتجددة وآثارها التي من الصعوبة تجاؤها، وبالتالي تنضج في أذهانهم فكرة اللجوء نحو مكان أو بلد آخر من العالم بحثاً عن العيش الآمن بيئياً لا غير ذلك.

3.4 الحروب والصناعات العسكرية

لا يقتصر تأثير الحروب والصناعات النووية على البشر والمعدات العسكرية والأمنية فحسب، بل تستهدف أيضاً الطبيعة وتهدد التوازن البيئي الدولي؛ حيث يؤدي الاعتداء بالصواريخ الجوية الباليستية إلى تدمير التربة الزراعية وإنهاء خصوبتها وبالتالي القضاء على الحياة النباتية فيها وارتفاع نسبة التلوث وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون. ناهيك عن تلف الأنظمة الأيكولوجية والموارد الطبيعية عبر استخدام الأسلحة المحظورة دولياً التي تحتوي على الفوسفور المشع والفتاك للبشر والبيئة ويسفر على آثار وخيمه كالطفرات الجينية والتسمم الزراعي طويل المدى. وأبرز مثال على ذلك ما حدث في حرب العراق؛ حيث عمدت قوات التحالف الأمريكية والبريطانية على الاستخدام غير المشروع للأسلحة الشعاعية والحارقة¹² التي دمرت التركيبة الجيولوجية وأحدثت طفرة مناخية لا تزال مستمرة بما لحد اليوم، تحت ذريعة حيازة هذه الأخيرة على أسلحة الدمار الشامل، لكن الحقيقة غير ذلك بل لأن دولة العراق آنذاك حققت الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على غرار تطورها العلمي وتمتعها بكم هائل من الثروات الطبيعية، الأمر الذي بات يهدد أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي أمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

بالإضافة إلى تأثير المنشآت والقواعد العسكرية على البيئة البحرية والثروة الحيوانية¹³، نتيجة إتلاف الطاقة والزيوت التي يتم استخدامها لإبقاء المعدات العسكرية والسفن والطائرات في حالة الاستعداد. على هذا الأساس وضعت الأمم المتحدة العديد من الاتفاقيات التي تحضر تعرض البيئة والطبيعة للأضرار أثناء الحرب. كما منعت استخدام مبيدات الأعشاب لتجفيف النباتات والأشجار أثناء الاشتباكات؛ إلا أن القوى الدولية الكبرى لا تكتثر لمختلف هذه القوانين وتسعى فقط لتحقيق مصالحها الذاتية وفق سياسة براغماتية. فلا يزال مبيد العميل البرتقالي «Agent Orange» الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الفيتنام يسبب تشوهات في المحاصيل والمواليد الجدد حتى الآن¹⁴. لذا تصنف تداعيات الحروب ضمن أهم الأسباب التي تدفع المواطنين إلى اتخاذ إجراءات اللجوء نحو بيئة أفضل ودول مسالمة خالية من الحروب أو آثار الأشعة النووية.

3. 5 ندرة الموارد الطبيعية وضعف المخفزمات

إذا كان التغير المناخي يُعد أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة في إحداث الهجرة البيئية؛ فإن الجانب الاقتصادي لا يخلو كونه دافع أساسي أيضا. فانعدام الموارد الطبيعية التي تفضي إلى بناء اقتصاد نشط ومتنامي خاصة في المناطق الصحراوية والمناطق المتجمدة، بالإضافة إلى غياب المعادن وموارد الطاقة ونقص فرص العمل الناتج عن ضعف التنمية الاقتصادية والفقر وندرة المياه والغاز والكهرباء، تجد الأفراد الحل لتحسين مستوى معيشتهم والحفاظ على كرامتهم في الاتجاه نحو بيئة أخرى غنية بالموارد، تدعم وتحفز الكفاءات على حد تعبير العالم الديموغرافي الفرنسي "الفريد ساوفي" Alfred Sauvy عن الهجرة البيئية "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر أو يرحل البشر حيث توجد الثروات". فالباحث المستمر عن مستوى أفضل للمعيشة يرتبط كثيرا من الأحيان بالشح في الموارد وضعف الدخل القومي، والبيئة التي تفتقر للموارد الطبيعية تكون طاردة للحياة البشرية والعكس صحيح. وفي ذلك يمكن أخذ منطقة الخليج العربي التي تستقطب العمال الآسيويين والأوروبيين كنموذج للهجرة البيئية من هذا النوع¹⁵، فاستقرارهم وبقاؤهم مرتبط بوجود الثروات ومناصب العمل فما إن تنضب تلك الثروات يهاجر البعض منهم بحثا عن موارد ومناصب عمل جديدة. وهذا أيضا ما يمكن أن يحدث في دولة الكويت التي أعلنت إفلاسها مؤخرا، فبعد أن كانت بلد جذب بيئي واقتصادي ستصبح لا محال في الأيام المقبلة بلد طرد للاجئين أو المهاجرين أو حتى سكانها الأصليين.

يمكننا أن نتوقف في هذه النقطة ونعود إلى الإطار المفاهيمي الذي لا يزال قيد التشاور والخلاف بين فقهاء القانون نتيجة لهذا السبب أي جدلية اللجوء البيئي طوعي أم قسري

4. مظاهر تهديد اللاجئين البيئي على الأمن الانساني

مما لا شك فيه أن حركة اللجوء البيئي سواء كانت بطريقة شرعية أو غير شرعية تؤثر لا محال على البيئة الأمنية التي يعيش فيها الأفراد داخل الدولة المقصودة أو الوجهة المستضيفة وتظهر هذه الآثار على شكل تهديدات تمس جميع مستويات أمن الفرد وتمثل في:

4. 1 الأمن النفسي

حيث مع وصول اللاجئين هروبا من واقعهم المرير واصطدامهم بواقع معيشي أحسن وأكرم مما كانوا هم عليه سواء بيئيا أو اقتصاديا أو ما دون ذلك، تتولد في نفوسهم رغبة الانتقام من خلال تحسيس الأفراد بالخوف والرعب والحرمان الذي عايشوه في بلدانهم عبر التعرض لممتلكاتهم، التحرش بهم، سرقتهم وغيرها تحت شعار العدالة الاجتماعية والنفسية. وبالتالي يفقد الأفراد أمنهم النفسي على ممتلكاتهم وأفراد عائلاتهم داخل بلدانهم الأصلية.

4. 2 الأمن المجتمعي

إن تدفق اللاجئين البيئيين في مجموعات كبيرة خاصة من إفريقيا أو أمريكا اللاتينية نحو أوروبا قد تحمل ضمنها مجموعات عرقية متباينة تستقر على سيادة الدولة المستقبلية وتنمو وتتكاثر، وقد تتصادم مصالح المجموعات العرقية داخل تراب الدولة المستضيفة لتضحى هذه الأخيرة مسرحا للصراعات الاثنية، فعلى حد تعبير "باري بوزان" "تظهر معضلة الأمن المجتمعي بشكل متزايد داخل الدولة الوجهة في ظل النزاعات الاثنية والقبلية الناجمة عن حركة الهجرة البيئية".¹⁶

4. 3 الأمن البيئي

يعتاد السكان الأصليون لدولة الوجهة على نمط معيشي معين قائم على معايير النظافة التامة كمنع رمي الفضلات عشوائيا، منع التدخين في الأماكن العامة، احترام نظافة البحيرات، عدم المساس أو التعرض للحيوانات وغيرها من المعايير التي تحفظ سلامة المواطن والبيئة. ومن ثم تتلقى كتلة من الأفراد الفارين من واقع بيئي مزرى ومعتادين على أوضاع بيئية غير نظامية وغير صحية، وبالتالي قد لا يتحملون صرامة القوانين أو لا يحترمونها، ما يسفر عن تعرض الدولة المقصد إلى أضرار بيئية وخيمة سواء في الهواء، الماء، التربة. وأبرز مثال على ذلك من خلال استوطناتهم غالبا في مخيمات تنشأ اضطرارا لأسباب سياسية وأمنية، لاسيما حين يكون اللجوء فجائي في حالة الزلازل والبراكين والفيضانات، وبالتالي فإن المخيمات في الغالب لا تتوافر على مرافق صحية لازمة ما يدفعهم إلى استخدام مرافق عمومية أو المياه السطحية التي بالضرورة قد تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية تدريجيا.

هذا وبالإضافة إلى التلوث الهوائي في المخيمات نتيجة نقص النظافة العامة والشخصية للأفراد، والتأخر أحيانا في تقديم المساعدات الإنسانية والدولية الكفيلة للحد منها.¹⁷

4. 4 الأمن الصحي

البيئة الصحية، هي البيئة السليمة ذات الهواء النقي والغذاء الكافي. وبغياب هذه المرتكزات يكون الإنسان عرضة للأمراض والأوبئة، وبما أن اللاحثين وفق دافع الاضطراب المناخي والكوارث الطبيعية وغير ذلك فإنهم أكثر الفئات السكانية عرضة للأمراض الفتاكة كالمالاريا، الايولا، والقزاز في افريقيا. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية على تفاقم الوضع في آخر تقرير لها صادر في 14 جويلية 2022 حيث ارتفعت إصابة البشر في افريقيا بنسبة 63% مقارنة بفترة السنوات العشرة الماضية، ومن أهم مسببات الأمراض هي العدوى المتنقلة من الحيوانات البرية أو الأليفة للبشر، مما أدى إلى تسجيل 203 حالة إصابة بجذري القردة المعدية في مدة ستة أشهر خلال عام 2021¹⁸. وعليه فإن انتقال فرد واحد فقط هروبا من وضعه الصحي وانعدام الأدوية يؤدي إلى تفشي المرض في الدولة المستقبلية، وبالتالي تهديد للصحة العامة. وكمثال آخر قوي وقريب يتمثل في فيروس كورونا أو كوفيد-19؛ حيث لجأ العديد من الأفراد إلى الدول المجاورة تاركين ممتلكاتهم وحياتهم العملية باحثين عن الأمن الصحي والحياة، ما أدى إلى انتقال العدوى من دولة لأخرى حتى أصبح وباء عالميا عصفاً بجميع دول العالم وأهلك منظوماتها الصحية والاقتصادية، واضطرت الدول بعد ذلك لغلق الحدود وتشديد الحراسة والإجراءات الصحية للتقليل من أزمة العدوى والانتشار السريع للفيروس.

4. 5. الأمن الاقتصادي

كنتيجة للأمن الاقتصادي يحدث الأمن الغذائي، ذلك من خلال تأثير صنفين من اللاحثين البيئيين:

- أ- صنف كادح يفتقر لمستوى علمي يقبل بعمل في أي مجال خاصة منه الزراعي من أجل توفير قوت يومه، وبالتالي نشهد قلة اعتماد مالكي الأراضي على العمال الأصليين وتفضيلهم لللاحثين الكادحين الذين يحققون نتائج أفضل في وقت أقل.
- ب- صنف اللاحثين البيئيين ذوي المستوى العلمي والخبرة والكفاءة، سبق لنا وأشارنا إلى هذه الفئة المحرومة من المحفزات الاقتصادية والموارد الطبيعية، ما يدفعها للبحث عن مناصب شغل دولية تشبع قناعاتها وحاجاتها. وعليه حتما سيكون هناك الصراع على الموارد ومناصب العمل وارتفاع نسبة البطالة التي تؤدي إلى نقص التنمية الاقتصادية.

5. أثر اللاحثين البيئيين على الأمن القومي للدول المستقبل

يمكن حصر تهديدات اللجوء البيئي على الأمن القومي للدول المستقبلية أو وجهة اللجوء في النقاط التالية:

5. 1 التهديدات على المستوى الاقتصادي

تتمثل في العجز الاقتصادي، أي حين لا تقدر الدول المستضيفة تحمل كمية التدفقات الكبيرة لللاحثين خاصة وإن كانت بصورة مفاجئة وخارج نطاق برامجها التنموية، فمثلا لو خصصت الدولة منح استثمارية لفئة معينة من مواطنيها سوف تضطر لا محال إلى توقيف المشروع أو الإنقاص من ميزانيته في سبيل إحداث التوازن بين التنمية والمساعدات الإنسانية التي تقدمها لللاحثين. ناهيك عن المواد الضرورية التي يلزم توفيرها لهم والتي من شأنها أن ترهق اقتصادها خاصة لو كانت هي بالأساس دولة فقيرة أو نامية تم اللجوء إليها نتيجة التقارب الجغرافي.

5. 2 التهديدات على المستوى المجتمعي

وتكون عبر تبلور مجتمعات وأقاليم مصغرة داخل الدولة الواحدة، ما يخلق أزمة هوية¹⁹؛ إذ أن اللاجئين لأسباب بيئية يجلبون في الغالب ممارساتهم العقائدية ويحملون الارتباط الوثيق بعرقهم وقيمتهم، وبالتالي امكانية حدوث اشتباكات بين الجماعات العرقية واردة ما يؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار في دولة اللجوء.

5. 3 التهديدات على المستوى الصحي والاجتماعي

من خلال زيادة الأعباء على النظم الصحية والاجتماعية للدولة المستضيفة²⁰، ما يخلق أزمة مطالبة السكان الأصليين بكامل حقوقهم وأحقيتهم في خيارات بلدانهم عبر مظاهرات تحمل لافتات مطالبة بتهجير اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية مثل ما حدث في تركيا ضد اللاجئين السوريين مؤخرا ولو أنهم يُعتبرون لاجئي حرب ومحميين قانونيا ودوليا.

5. 4 التهديدات على المستوى السياسي

- التخوف من وصول الكفاءات اللاجئة إلى مناصب سياسية في السلطة العليا وتمكنها من جمع فئات داعمة لها والمطالبة بحقوقها شأنها شأن المواطنين الأصليين، ولما لا قد تدعو إلى تخصيص إقليم مستقل لعرقها عبر دعم النزعات الانفصالية إذا ما وجد الثغرات المشجعة على ذلك، وبالتالي تصبح تهديدا لبقاء الدولة ووحدة ترابها واستقرارها.

- إمكانية تدخل القوى الكبرى عبر ذريعة حماية حقوق الانسان وتقديم المساعدات المالية اللازمة لدولة اللجوء مقابل شروط سياسية واقتصادية خاصة لو كانت دولة نامية أو ضعيفة ولجأ إليها المئات من المنكوبين. أو عن طريق مساءلتها على الطريقة التي تتعامل بها مع اللاجئين بصفة عامة، والبحث عن مدى مصداقيتها في تطبيق الاتفاقيات واللوائح القانونية والدولية. وهذا التدخل خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يمثل انتقاصا من سيادة الدولة واستقلاليتها في اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية.

- تحول أماكن إقامة اللاجئين إلى بؤر توتر عبر تلقي الدعم الخارجي واستغلالهم لضرب الأمن الداخلي للدولة المضيفة ما ينتج عنه تشتيت للرأي العام والحكومة للاهتمام بالفوضى داخليا والغياب على الساحة الدولية.

- تخوف دول اللجوء من التمازج العرقي والقيمي والديني بين السكان الأصليين واللاجئين البيئيين خاصة منهم الدول الغربية التي تتخوف من انتشار الإسلام والقيم الدينية.

6. الخاتمة:

في نهاية المطاف علينا أن ندرك أولا أن اشكالية اللجوء البيئي مسألة جوهرية تعاني من محدودية المفهوم ومن القصور الذي ينظر به القانون الدولي العام نحو هذه الفئة؛ إذ أن إدارة الأزمات لا بد أن تنطلق أولا من تحديد طبيعتها الاستيمولوجية ومن ثم وضع تعريف واضح وصريح خاص بها لتبني عليه الآليات اللازمة للحد منها.

وكخطوة ثانية ينبغي على المجتمع الدولي التحلي بالأخلاق الدولية سواء عبر احترام اتفاقيات الحد أو التقليل من الانبعاثات الغازية السامة والحفاظ على المناخ والبيئة، أو تلك المتعلقة باللاجئين بصفة عامة واللاجئين البيئيين بصفة

خاصة، بالاعتماد على مبدأ التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة من أجل حفظ حقوق الإنسان وكرامته من جهة، والتقليص من التهديدات التي تمس الدول المستضيفة جراء الانتقال الفجائي للاجئين عبر ما يسمى بالتأثير المتبادل لقضايا البيئة بين المستوى الداخلي والعالمي من جهة أخرى.

7. قائمة المراجع

- ¹ صبرينة، بن عمارة. **اللاجئ البيئي: تحدي القانون الدولي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (الجزائر 2023)، م. 12، ع. 03، ص ص. (115-128).
- ² عصام، الحناوي. تقرير اللاجئين البيئيين، (نيروبي: برنامج الامم المتحدة للبيئة، 1983)، ص. 41.
- ³ بن عمارة، مرجع سابق، ص. 115.
- ⁴ حليلة، بن دريسة. اللجوء البيئي بين اشكالية الاعتراف القانوني وتحديات الامن الانساني والتنمية المستدامة-معضلة الموازنة، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، (الجزائر 2020)، م. 05، ع. 02، ص ص. (754-774).
- ⁵ بو بكر، بن فاطمة. حق اللجوء البيئي في القانون الدولي، مجلة البحوث القانونية والسياسية، (الجزائر 2014)، ع. 02، ص ص (119-97).
- ⁶ المرجع نفسه، ص. 102.
- ⁷ Diana Hummel, "climate change ,environmental and migration", micle,(Frankfurt 2012:,p.10
- ⁸ زليخة، بن سويح. اللجوء البيئي في القانون الدولي. المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، (الجزائر 2022) م. 03، ع. 01، ص ص 239-246.
- ⁹ أكبر حركة هجرة في العالم بسبب تغيرات المناخ، موقع المدونة، 2020/01/22، على الرابط الإلكتروني: <https://www.qcharity.org/blog/4166>
- ¹⁰ كنزة، في. الهجرة البيئية بين الدواعي الانسانية والتداعيات الامنية في افريقيا: اقليم دارفور نموذجا، 2017/03/15، المركز العربي الديمقراطي، الرابط الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=44540>
- ¹¹ في البيرو، تزايد أعداد المهاجرين لأسباب مناخية، موقع اليونيسكو، 2021/10/15، على الرابط <https://courier.unesco.org/ar/articles>
- ¹² مهدي، فطوش. الحرب وآثارها على البيئة (بعض الدول العربية نموذجا)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م. 03، ع. 02، (الجزائر 2019)، ص ص 172-185.
- ¹³ 3 مخاطر لأثر الحروب على البيئة، موقع أد أرابيا، الرابط الإلكتروني: <https://www.edarabia.com/ar/7>
- ¹⁴ على مدى سنين... الحروب والانشطة العسكرية تنهك الطبيعة، تقرير دولي، موقع تركيا، 2020/11/15، الرابط الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar/>
- ¹⁵ الأزهر، ضيف. الهجرة البيئية... رؤية سوسيولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الجزائر سبتمبر 2015، ع. 12، ص ص 130-138.

¹⁶ كنزة، مرجع سابق

¹⁷ سمر، ابراهيم محمد. اللاجئ البيئي من منظور الامن الانساني، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، م.07، ع. 13، (مصر2022)، ص ص(137-158)

¹⁸ منظمة الصحة العالمية تحذر من تزايد الأمراض التي تنتقل من الحيوان الى الانسان في افريقيا، تقرير الامم المتحدة، موقع نيوز، 2022/07/14، على الرابط <https://news.un.org/ar/story/2022/07/1106872>

¹⁹ كنزة، مرجع سابق

²⁰ عبود، نجم. البعد الاخضر للأعمال: المسؤولية البيئية لشركات الاعمال، ط1، (عمان: مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، 2008)، ص.85